

2022/8/3 في بيروت

دولة رئيس مجلس النواب
الأستاذ نبيه بري المحترم

الموضوع : اقتراح قانون معجل مكرر يرمي الى تعليق العمل بالمادة 32
من قانون الموازنة العامة والموازنات الملحة للعام 2020.

نودعكم ربطاً اقتراح القانون المعجل المكرر المشار إليه أعلاه، مرفقاً
بالأسباب الموجبة المتضمنة صفة العجلة، ونتمنى على رئاستكم إدراجها على
جدول أعمال أول جلسة تشريعية سندأ لأحكام المادة 110 من النظام الداخلي
لمجلس النواب.

نديم الجميل نبيه بري

نفيك صنادي

ادكار حرف الـB

مطر حمود

Emile

مايك خلت

اقتراح قانون معمّل مكرر يرمي إلى تعليق العمل بالمادة 32 من قانون الميزانية العامة والموازنات الملحة للعام 2020.

مادة وحيدة:

أولاً: خلافاً لأي نص آخر، وبصورة استثنائية يعلّق العمل بالمادة 32 من قانون الميزانية، في ما يتعلق بالإنفاق أو المساهمة أو تمويل أية جهة عامة أو خاصة من أي نوع كانت بأي مبالغ نقدية أو عينية أو مشاريع ببرامج على اختلاف تسمياتها من خدمات وشراء خدمات وغيرها من حالات الإنفاق الخارجة عن إطار مهامها الحصرية لبلدية بيروت.

ثانياً: خلافاً لأي نص آخر، يُجاز للبلديات وإتحادات البلديات، أن تقدم مساعدات نقدية أو عينية أو إعفاءات من رسوم لسكن الأبنية المتضررة من إنفجار مرفأ بيروت و/أو للأشخاص المتضررين منه، أي كل شخص طبيعي أصيب بضرر جسدي أيّاً تكون نتيجته، هو أو ورثته في حال وفاته بنتيجة الانفجار، كما وكل شخص طبيعي أو معنوي تعرض لضرر مادي من أي نوع كان بنتيجة انفجار مرفأ بيروت.

ثالثاً: تستند البلديات وإتحادات البلديات و المؤسسات التي ترغب في تطبيق البند الثاني من هذا القانون إلى لائحة المسح التي أجراها الجيش اللبناني. كما يمكنها أيضاً أن تستند إلى أي تقرير فني أو طبي موثق و موقع من جهات رسمية مثل محاضر قوى الأمن الداخلي أو تقارير الطب الشرعي، كما و يمكن للبلديات ان تقدم مساعدة للمتضررين التي لم ترد أسمائهم في لوائح المسح المذكورة في الفقرة بعد التأكد من صحة المعلومات والكشف على الاضرار من اي نوع كان.

رابعاً: يعمل بهذا القانون فور نشره في الجريدة الرسمية.

The image shows three handwritten signatures in black ink on a white background. From left to right: 1) A large, stylized signature of 'Nabil Choueiri' with a small 'LAW' logo underneath. 2) A smaller signature of 'Michel Mkhayel' with 'Ministre' written above it. 3) A signature of 'Hassan Choueiri' with 'Ministre' written above it. All signatures are in cursive Arabic script.

الأسباب الموجبة

أحدث الانفجار الذي ضرب مرفأ بيروت في 4 آب 2020، دمارا هائلا في المرفأ ومحيطة وفي عدد من شوارع العاصمة مما ادى الى تضرر مئات البيوت والمعالم التراثية والتاريخية للعاصمة بيروت،

ولما كان انفجار ٤ آب قد طال العاصمة وضواحيها وسقط ما يزيد ٢٣٢ ضحية فيها وما يزيد عن ستة آلاف جريح وتم تشريد آلاف القاطنين في هذه المناطق بسبب تضرر ممتلكاتهم وأموالهم ناهيك عن إفراغ المدينة منهم منذ سنتين لعدم قدرتهم المالية لإعادة ترميم ممتلكاتهم أو إعادة تأثيث منازلهم المتضررة للعودة إليها وإعادة الحياة إلى هذا الجزء من المدينة،

ولما كانت بعض البلديات أو اتحاد بلديات ترغب بدعم هؤلاء المتضررين جراء انفجار ٤ آب عن طريق مساعدات تسمح لهم تغطية جزء مما أصابهم وتسمح لهم من العودة إلى ديارهم وتشجع على عودة الحياة إلى المناطق المنكوبة،

ولما كان هذا النص التشريعي قد صدر في ظل الأزمة الاقتصادية والقديمة وكان المشترع يهدف من خلاله إلى حصر النفقات ومنع تبذيد الأموال العامة، لا سيما بتمويل أية جهات خاصة بأية أموال عينية أو نقدية أو خدمات أو ما شابه، تخرج عن مهام هذه المؤسسات العامة وإنفاقها ضمن أطرها الأساسية؛

ولما كان هذا النص قد جاء بتاريخ يسبق فاجعة إنفجار مرفأ بيروت وجميع الأضرار البشرية والمادية التي لحقت بالمتضررين منه سواء من سكان الأحياء القرية من موقع الإنفجار أو أولئك الذين تضرروا بسبب وجودهم الظرفي في المكان أو من تضرروا بفعل قوة الإنفجار وما أدى إلى أضرار جسدية أو في الممتلكات الخاصة؛

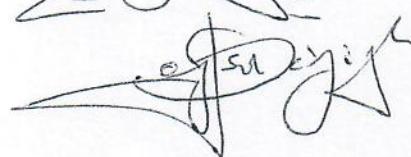
ولما كان الجيش اللبناني قد كلف بإجراء جرد عام للمتضررين وقد وضع الجيش تقريره النهائي بعد إجراء الكشف وبعد أن طلب من المتضررين أن يتقدموا منه بإثباتات تتعلق بتضرر ممتلكاتهم الخاصة أو أماكن سكنهم؛

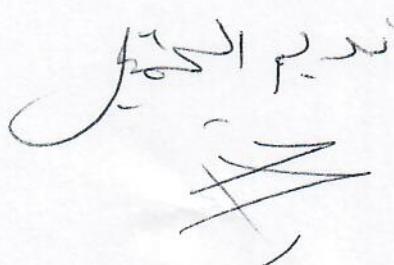
فقلا صناديق
محمد خواصه
مكيح ملتقى
الصالحة

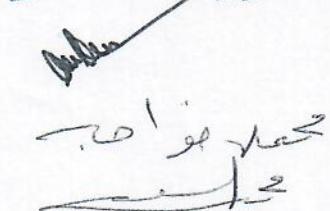
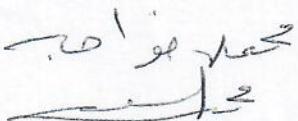
ولما كان الوضع المتأزم الاقتصادي أو الناري ما زال يمنع العديد من المتضررين إما من الحصول على دعم طبي للذين أصيروا بإصابات دائمة أو من تصليح ما تضرر كأبنية وممتلكات بسبب عدم قدرة هؤلاء على سحب أموالهم من المصارف؛

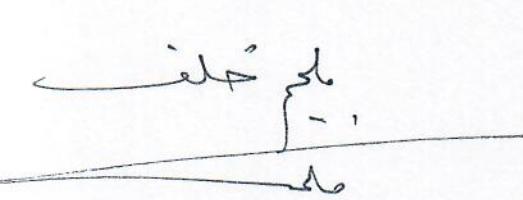
لذلك،

جئنا باقتراحنا هذا آملين ادراجها على جدول اعمال الهيئة العامة واقرارها.

نعت الصافي


نديم الحسين


نقلاز حناوي

محمد هواص


محم مخلف




النص الحالى

الفقرة 1 من المادة 32 من القانون رقم 6 تاريخ 5/3/2020

1. يُمنع على جميع المؤسسات العامة والبلديات واتحادات البلديات والهيئات والمجالس والصناديق والمصالح المستقلة والمصارف والشركات وأشخاص القانون العام. على مختلف أنواعها وتسمياتها، المملوكة أو المملوكة كلياً أو جزئياً من الدولة، بما فيها تلك التي تدير أو تستثمر أو تشغل مرفقاً عاماً أو مالاً عاماً، كلياً أو جزئياً، أن تنفق أو تساهم أو تمول أية جهة عامة أو خاصة من أي نوع كانت بأي مبالغ نقدية أو عينية أو مشاريع برامج على اختلاف تسمياتها خدمات وشراء خدمات وغيرها من حالات الإنفاق الخارجية عن إطار مهمتها الحصرية، ويقصد بهذا الإنفاق على سبيل المثال لا الحصر، جميع أنواع التبرعات والمساهمات والرعاية والخدمات والمشاريع والبرامج وشراء الخدمات الإعلامية والاستشارية كما والإعلانات غير المرتبطة مباشرة بالمنتجات الصادرة عن تلك القطاعات ويحدد السقف الأعلى للإعلانات بما لا يتجاوز واحداً بالألف من الإيرادات الصافية في كل تلك القطاعات.